نهر بلدة تلة الجوز يستعيد انسيابه بعد أشهر من الجفاف – أهالي قرى في محافظة سهل الريحان يتابعون المشهد بارتياح ممزوج بالقلق من تكرار الأزمة

(محليات/أرشيف) م.ع/ر.ت

بيروت/ر.ت: أعلنت وزارة الموارد المائية والزراعية في بيان رسمي أن مجرى نهر تلة الجوز استعاد انسيابه الطبيعي بعد أشهر من الجفاف الكامل الذي أثر على آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية في قرى سهل الريحان وأدى إلى نفوق أعداد من الماشية. وقال الوزير سمير الحلبي إن الفرق الفنية أزالت السدود الترابية التي أقامها مزارعون في أعالي المجرى خلال الصيف الماضي، وإن التدفق وصل إلى مصب النهر في بحيرة الزنبق مساء الثلاثاء الماضي بمعدل يقارب ثلاثة أمتار مكعب في الثانية.

وأضاف الحلبي أن الوزارة ستشكل لجنة فنية مشتركة تضم مهندسين من الوزارة وممثلين عن البلديات المعنية لمتابعة منسوب النهر يومياً وتحديد الكميات المسموح بضخها للري وفق نظام مناوبة يحدد أيام الضخ وساعاته. وأكد أن الغرامات ستفرض على كل من يخالف النظام، وأن الكاميرات المثبتة على الجسور ستنقل صورة مباشرة إلى مركز المراقبة في مدينة عين الصفصاف.

من جهته، قال مختار قرية الدوالي، السيد أبو محمود الفرحان، إن الأهالي شعروا بالارتياح لعودة المياه، لكنهم يخشون أن تتكرر الأزمة مع أول موجة حر. وأضاف أن مزارعي الموالح فقدوا نحو ٤٠ بالمئة من أشجارهم وأن كثيرين اضطروا إلى بيع قطعهم بأسعار منخفضة. وطالب المختار بتعويض عاجل وبخطة طوارئ مائية تضمن توزيع المياه بالصهاريج على القرى الأكثر تضرراً إلى حين استقرار المنسوب.

في المقابل، حذر خبراء من أن السبب الأساسي للأزمة هو تراجع الهطول المطري في المرتفعات وارتفاع درجات الحرارة، وليس فقط السدود الترابية. وقال الدكتور نبيل عواد من كلية الأرصاد في جامعة سهل الريحان إن النهر يحتاج إلى هطول لا يقل عن ٦٠٠ ملم سنوياً في أعالي المجرى حتى يستعيد عافيته، وإن الهطول الحالي لا يتجاوز ٢٤٠ ملم في معظم المناطق. ودعا إلى إنشاء سدود صغيرة مدروسة بيئياً بدلاً من السدود الترابية العشوائية.

وتأمل الوزارة أن تكون هذه الخطوة بداية لخطة أوسع تشمل تبطين القنوات الرئيسية وتركيب عدادات ذكية على المضخات الكبيرة. وبحسب الخطة الأولية، ستبدأ المرحلة الأولى في تشرين الثاني المقبل وتستمر ثلاثة أشهر، على أن تقيم لجنة المتابعة تقريراً أسبوعياً يرفع إلى مجلس الوزراء. وقال الحلبي إن النجاح يقاس بقدرة النهر على الصمود في أشهر الصيف المقبلة، لا بالأيام القليلة الماضية فقط.

مجلس بلدية وادي الحجل يقر خطة لتشجير ضفاف نهر الصفا بـ٤٢٠ شجرة

محرر الشؤون المحلية – ٢٤ آب ٢٠٢٤

وادي الحجل – أقر مجلس بلدية وادي الحجل في جلسته الاعتيادية يوم الثلاثاء خطة لتشجير ضفاف نهر الصفا على مسافة ١٢ كيلومتراً، تشمل زراعة ٤٢٠ شجرة من الأنواع المحلية خلال العام الجاري. وصوت لصالح القرار ١٤ عضواً من أصل ١٧، فيما امتنع عضوان عن التصويت وصوت عضو واحد ضده. وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بنحو ٣١٠ آلاف دينار، تتحمل البلدية ثلثها والباقي يغطى من صندوق البيئة المحلية.

وقال رئيس البلدية السيد منير الطحاوي إن الخطة تهدف إلى الحد من انجراف التربة وتحسين المشهد الطبيعي للمنطقة التي تستقبل سنوياً نحو ٦٠ ألف زائر. وأضاف أن الأشجار ستزرع على مراحل، وأن كل شجرة ستحمل لوحة تعريفية تحمل اسمها العلمي واسم المتبرع إن كان فرداً أو جهة. وأكد أن البلدية ستلزم المقاولين بسقي الأشجار لمدة سنتين كاملتين بعد الزراعة.

من جهة أخرى، أبدى عضو المجلس السيد فادي نصر الله تحفظه على توقيت المشروع، معتبراً أن الأولوية كان يجب أن تكون لإصلاح شبكة الصرف الصحي التي تعاني من انسداد متكرر في أربعة أحياء. وأجاب الطحاوي أن البلدية تعمل على الملفين معاً، وأن لجنة فنية ستجتمع الأسبوع المقبل لوضع جدول زمني يراعي الأولويات دون تأجيل أي منهما.

بدأت المرحلة الأولى من المشروع صباح أمس بزراعة ٦٠ شجرة زيتون وخروب قرب جسر الحجر القديم، بحضور ممثلين عن جمعية أصدقاء البيئة في وادي الحجل وطلاب من مدرسة الصفا الثانوية. وقال مدير الجمعية السيد رامي عبد الكريم إن الجمعية ستتولى المتابعة الفنية للمشروع وتقديم تقرير ربع سنوي عن نسبة الشتلات الحية.

مجلس بلدية وادي الحجل يقر خطة لتشجير ضفاف نهر الصفا بـ٤٢٠ شجرة

محرر الشؤون المحلية – ٢٤ آب ٢٠٢٤

وادي الحجل – أقر مجلس بلدية وادي الحجل في جلسته الاعتيادية يوم الثلاثاء خطة لتشجير ضفاف نهر الصفا على مسافة ١٢ كيلومتراً، تشمل زراعة ٤٢٠ شجرة من الأنواع المحلية خلال العام الجاري. وصوت لصالح القرار ١٤ عضواً من أصل ١٧، فيما امتنع عضوان عن التصويت وصوت عضو واحد ضده. وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بنحو ٣١٠ آلاف دينار، تتحمل البلدية ثلثها والباقي يغطى من صندوق البيئة المحلية.

وقال رئيس البلدية السيد منير الطحاوي إن الخطة تهدف إلى الحد من انجراف التربة وتحسين المشهد الطبيعي للمنطقة التي تستقبل سنوياً نحو ٦٠ ألف زائر. وأضاف أن الأشجار ستزرع على مراحل، وأن كل شجرة ستحمل لوحة تعريفية تحمل اسمها العلمي واسم المتبرع إن كان فرداً أو جهة. وأكد أن البلدية ستلزم المقاولين بسقي الأشجار لمدة سنتين كاملتين بعد الزراعة.

من جهته، قال مختار قرية الدوالي، السيد أبو محمود الفرحان، إن الأهالي شعروا بالارتياح لعودة المياه، لكنهم يخشون أن تتكرر الأزمة مع أول موجة حر. وأضاف أن مزارعي الموالح فقدوا نحو ٤٠ بالمئة من أشجارهم وأن كثيرين اضطروا إلى بيع قطعهم بأسعار منخفضة. وطالب المختار بتعويض عاجل وبخطة طوارئ مائية تضمن توزيع المياه بالصهاريج على القرى الأكثر تضرراً إلى حين استقرار المنسوب